

نظرة في النحو العربي مفهومه وسبيل تحصيله

د. أحمد بنبري - جامعة باتنة.

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وبعد:
فإن علم النحو من العلوم التي نالت حظا كبيرا من الخلاف بين المتقدمين، وقد امتد أثره إلى المحدثين، وإن كان خلاف المحدثين فيه يختلف عنه عند القدماء من بعض الجهات؛ وترجع في عمومها إلى الموضوع وإلى المنهج.
كما اعترضت سبيل تحصيله معوقات كثيرة. وأقصد بالتحصيل ما هو أعم من مجرد التلقين في قاعة الدرس، فقد ينال بالمطالعة في كتبه، أو بغير ذلك من وسائل تحصيل العلم، خاصة مع توسع استعمال وسائل توصيل المعارف، من مختلف الأماكن وفي كل الأوقات، وعلى شتى الحالات.

ولكن منع من الانتفاع بذلك بعض المعوقات، جعلت بعض الناس يستصعبونه ويصدون عنه صدودا، وفي ما يلي بعض مما أراه حقيقا بمعاودة النظر فيه، تيسيرا لتراثنا على المتعلمين، ودرءا لما شابهه من خلل.

ماهية النحو:

من الجدير البدء بتعريف النحو، لأن تعريفه يعطينا صورة حقيقية عن موضوعاته وأغراضه. ولعل أول تعريف له ما ورد عن الخليل بن أحمد في قوله: «النحو القصد نحو الشيء؛ نحوت نحوه، أي قصدت قصده. وبلغنا أن أبا الأسود وضع وجوه العربية، فقال للناس انحوا نحو هذا؛ فسمي نحوا، ويجمع على الأنحاء»⁽¹⁾.

وقد عرفه ابن جني بأنه «انتحاء سمت كلام العرب، في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية، بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذ بعضهم عنها، رد به إليها»⁽²⁾.

وقال أبو البقاء: «إنما سمي العلم بكيفية كلام العرب في إعرابه وبنائه نحوا، لأن الغرض به، أن يتحرى الإنسان في كلامه إعرابا وبناء، طريقة العرب في ذلك...وحده عندهم، أنه علم مستنبط بالقياس والاستقراء من كلام العرب»⁽³⁾.

د. أحمد بنبري نظرة في النحو العربي

وأورد الشريف الجرجاني، أنه «علم بقوانين، يعرف بها أحوال التراكيب العربية من الإعراب والبناء وغيرهما. وقيل: النحو علم يعرف به أحوال الكلم، من حيث الإعراب؛ وقيل: علم بأصول يعرف بها صحة الكلام وفساده»⁽⁴⁾.

واستقر فيما بعد عند المصنفين في العلوم، أن علم النحو أحد علوم العربية التي بلغت عدا اثني عشر علما، كما ورد في بعض منظوماتهم:

صرف ونحو عروض ثم قافية * وبعدها لغة قرص وإنشاء

خط بيان معان مع محاضرة * والاشتقاق لها الآداب أسماء

وقد وجد لدى العلماء، بعض الاختلاف في ترتيب علوم العربية هذه، من حيث الأصل والفرع، والأهم والمهمّ. فجعل الكفوي علم النحو أحد أصول الأدب، الذي هو عنده «علم يحترز به عن الخلل في كلام العرب لفظا أو كتابة»⁽⁵⁾، كما عدّه ابن خلدون أحد أركان الأدب الأربعة⁽⁶⁾. والجدير بالملاحظة أنّهم سموا علم النحو علم الإعراب أيضا⁽⁷⁾. وأطلق عليه كثير من العلماء اسم العربية، كما ذكر عاصم بن أبي النجود⁽⁸⁾، وخالد الحذاء⁽⁹⁾، وأبو النضر⁽¹⁰⁾، وأبو عبيدة معمر بن المثنى⁽¹¹⁾، ومحمد بن سلام الجمحي⁽¹²⁾، وعبد الواحد اللغوي⁽¹³⁾، وابن جني⁽¹⁴⁾.

كما أطلقوا عليه اسم علم العربية كصنيع الزمخشري في كتابه (المفصل في علم العربية)⁽¹⁵⁾، وابن الأنباري⁽¹⁶⁾، والعكبري⁽¹⁷⁾، وابن النديم⁽¹⁸⁾، ويحيى بن حمزة العلوي⁽¹⁹⁾، وابن الأثير⁽²⁰⁾، وابن خلدون⁽²¹⁾، والسيوطي⁽²²⁾.

وهذه التسمية - أعني علم العربية - تسمية شائعة عند الأقدمين خاصة. وهي في نظري تنير لنا سبيل معرفة مقاصد المتقدمين في بحثهم هذا الموضوع، وأغراضهم في التأليف فيه.

فهذا ابن جني يعقد في خصائصه (باب فيما يؤمنه علم العربية من الاعتقادات الدينية) فيذكر فيه مسائل هي أعلق بالبلاغة منها بعلم الإعراب، فقال من جملة ما قال: «اعلم أن هذا الباب من أشرف أبواب هذا الكتاب، وأن الانتفاع به ليس إلى غاية، ولا وراءه من نهاية؛ وذلك أن أكثر من ضل من أهل الشريعة عن القصد فيها، وحاد عن الطريقة المثلى إليها، وإنما استهواه واستخف حلمه، ضعفه في هذه اللغة الكريمة الشريفة، التي حوَّطب الكافة بها، وعرضت عليها الجنة والنار من حواشيتها وأحنائها، وأصل اعتقاد التشبيه لله تعالى بخلقه منها، وجاز عليهم بها وعنهما...»⁽²³⁾، ثم ذكر بعض أمثلة الخطأ في فهم الأساليب التعبيرية من مجاز وغيره.

فلعلم العربية مدلول أوسع مما صار إليه بعد القرون الأولى، خاصة عندما ترادف مع مصطلح النحو بمعناه الضيق لدى المتأخرين. فهو العلم الذي يختص بالبحث في قواعد

هذه اللغة، بمختلف مستوياتها، من صوتية و صرفية وتركيبية ودلالية وأسلوبية، وفي علل ظواهرها.

فتطلق العربية أو علم العربية على كلّ ما يساعد على إقامة اللسان بكلام العرب، سواء في كيفية النطق، أم في صوغ المفردات، أم في تركيب الجمل، مع مراعاة أوضاع العرب واستعمالاتها. ولا يكون هذا كلاماً فقط، وإنما كتابة أيضاً. وهذا المعنى موجود في الأذهان اليوم، حين نسمعهم يقولون: فلان يتعلم العربية مثلاً، فإن عبارة العربية تحتل أنحاء شتى من قواعدها.

وهذا المعنى هو ما كان يفهم من لفظ (النحو) أيضاً في الزمان الأقدم؛ وهو الذي عبر عنه الخليل بوجوه العربية في نصه المتقدّم، وعبر عنه ابن جني بسمت كلام العرب وذكر من أمثله التركيب، وما أورده أمثلة فقط غير مستوعبة لكل موضوعات هذا العلم.

ولعلّ سبب اعتقاد علم العربية لعلم النحو منذ البداية، وحتّى بعد ما آل إلى المعنى الذي تخصص فيه، هو كون مسأله أول ما اشتهر بالتدوين، وكذلك تكاثر الروايات في موضوع نشأته ودوافعها؛ التي تعزوه إلى أبي الأسود الدؤلي ت69هـ، وتربطه بالخطأ في التركيب، فهو أول من وضع جملة من ضوابط الكلام، بأمر من علي (ض) كما تذكره كثير من المصادر.

وهذا على الرغم من أن الاهتمام باللغة كان منذ زمان أقدم أيضاً، كما هو معروف عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وعبد الله بن عباس رضي الله عنه. إلا أنّ الكلام على النحو قد غطى على كل ذلك، ثم تفرعت سائر العلوم، ومنها علم اللغة أعني علم متن اللغة الذي هو أقدم نشأة من علم النحو.

وذلك الشمول لمفهوم العربية أو النحو، الذي نوهت به، ملاحظ في أول كتاب وصلنا في هذا الموضوع، وهو كتاب سيوييه ت180هـ، الذي تضمن أصولاً وأطرافاً من فنون شتى.

ففي كتابه أبواب مثل: هذا باب المسند والمسند إليه⁽²⁴⁾. وقد خصّ هذان المصطلحان فيما بعد بعلم المعاني من البلاغة العربية.

وهذا باب اللفظ للمعاني⁽²⁵⁾. وهو في المشترك اللغوي، أعني المترادف والمشارك اللفظي والمتضاد.

وهذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة⁽²⁶⁾. وهو في نظم الكلام وكيفية مطابقتها للواقع، وعلاقته بالمتكلم وبالسامع، كما أنه أقرب ممّا تدرسه بعض النظريات اللسانية اليوم وخاصة التداولية. وهذا باب ما يحتمل الشعر⁽²⁷⁾. وهو في الضرورات الشعرية.

د. أمجد بنبري نظرة في النحو العربي

وغير هذه من المسائل المنثورة في كتابه الذي دعي بحق قرآن النحو، والتي أضرب أصحاب الصناعة النحوية عن الخوض فيها بعد ذلك الزمان الأول، وشغلوا بل وشغفوا بالأشكال الظاهرة لتركيب الكلام العربي.

فإذاً قد كانت مباحث العربية أو علومها - قديماً - مرتبطاً ببعضها ببعض، إلى أن بدأت في الانفصال والاستقلال كما هي عليه اليوم. حين تركّزت جهود كلّ قوم فيما كلفوا به، فانكبّ كلّ متخصص بعلم من العلوم على النظر فيه تأصيلاً وتقعيداً واستدلالاتاً، غير أبه بما لدى غيره من أهل العلوم الأخرى، حتّى كثر في العصور المتأخّرة التكلّف في تفرّيع المباحث وتشقيق المسائل وتأويل الشواهد.

وقد بقي من آثار ذلك الشمول لمفهوم علم العربية أو علم النحو، أن لاحظنا ارتباط مسائل التصريف به، فقد أطلق النحو بعد ذلك على علمي النحو (الإعراب) والصرف، وهو أيضاً موافق لمدلوله اللغوي، بل الاصطلاحي، الذي يعني القصد والاتباع. وهذه كتب النحو بين أيدينا، جامعة بين مسائل كثيرة من قواعد الإعراب، وأخرى من قواعد التصريف، التي تذكر في أواخرها.

وهذا ما جعل ابن عاشور يزعم أنه كان يجب تسميتهما باسم واحد «يشملهما، لأنهما علم تركيب اللغة، واستعمال مفرداتها، فكما يحتاج المتكلم إلى معرفته كيف يعبر عن أحداثه (كذا والصواب إحدائه) في المستقبل قراءة، فيقول: سأقرأ. يحتاج إلى معرفته كيف ينطق بهاته الكلمة، مرفوعة أم منصوبة، فهما متأخيان، وقد كانا من قبل كذلك، وهذه خلاصة ابن مالك إلى الآن، تشتمل أبواباً كثيرة من التصريف. ثم خص النحو بما يبحث عن أحوال الكلم، من حيث الأفراد والتركيب في الكلام، والصرف بما يبحث عن جوهر الكلمات في الاشتقاق»⁽²⁸⁾.

والذي أراه وجوب تخصيص العلم الذي يدرس التركيب كما اصطلح عليه المتأخرون بلقب علم الإعراب⁽²⁹⁾، عوض مصطلح النحو غير الدقيق، والشامل - في أصله - لفنون كثيرة من علم العربية كما قدّمته، والمرتبطة بمسائل علم الصرف كما استقرّ عليه بعد ذلك كما بيّنت.

أما ما احتج به ابن عاشور على تأخيها، وهو الحاجة إليهما، فليس الأمر مقصوراً عليهما فقط، بل الحاجة إلى غيرهما من علوم العربية أوكد، وخاصة علم المعاني وعلم الإنشاء.

وأما إشارته إلى تمازجهما في مصنفات القدماء، فالحقيقة أن تلك المصنفات، وخاصة كتاب سيبويه، قد جمعت بينهما وبين غيرهما، مثل مسائل الأصوات والمعاني

والبيان والعروض كما قدمت؛ لأنها لم تكن كتب نحو بالمعنى الحصري، وإنما كانت كتباً في علم العربية، بمعناه الواسع كما ذكرت، ثم بدأت في الاستقلال عن بعضها. ومع هذا، فليس انحصار مفهوم النحو القديم بمعيب على علّاته، لولا ما عرى دراسته والتأليف فيه من خلل كما سأشير؛ فمن محاسن علوم العربية أن تخصص كل منها بموضوع بحث مستقل، لأغراض تعليمية، بل إنّ هذا الاستقلال شامل لكل علوم الدنيا والدين، لأن العلوم تتمايز بتمايز موضوعاتها وحيثياتها كما يقال. وقد انتهجت الدراسات اللغوية الحديثة هذا النهج، حين خصصت الكلام بعلم التركيب (النحو)، والكلمة بعلم البنية (الصرف).

والحاصل أنهم قد اتفقوا بعد ذلك، على كون النحو علماً بمقاييس تضبط كفاءات تركيب الكلام العربي. وأنه يفيد الناشئ، طريق انتحاء سنن العرب، في صوغ أبنية كلمها وفي تركيبه. وهذا المعنى هو المستفاد من تعريف أبي البقاء والشريف الجرجاني، الذين صدرت بهما هذه المداخلة. وقد صارت فائدته لسانية نطقية محضة، وهذا طبعاً عدول عن مفهومه الأول.

ولم يعدم تاريخ العربية أئمة نحارير، استدرکوا على العلماء نظراتهم الجزئية، كان ألمعهم الشيخ الإمام عبد القاهر الجرجاني ت471هـ، الذي انتهت إليه نظرية النظم، بعد أن نظر فيها المعتزلة، مثل القاضي عبد الجبار والجاحظ وغيرهما؛ فكان له الفضل في تأصيلها، وزيادة توضيحها، والتوسع في الاستشهاد لها، في كتابه دلائل الإعجاز خاصة؛ حيث دأب على تأكيد كلمته الشهيرة: النظم هو توحي معاني النحو، فسعى إلى ربط المعاني البلاغية أو بالأحرى المعاني الثواني بالأساليب النحوية المتنوعة.

قال: «واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت، فلا تزيع عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك، فلا تخل بشيء منها؛ وذلك أنا لا نعلم شيئاً يبتغيه الناظم بنظمه، غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه»⁽³⁰⁾.

كما ذكر «أن النظم هو توحي معاني النحو في معاني الكلم، وأن توحيها في متون الألفاظ محال»⁽³¹⁾. وقال إنّ «أمر النظم في أنه ليس شيئاً غير توحي معاني النحو فيما بين الكلم، وأنك ترتب المعاني أولاً في نفسك، ثم تحذو على ترتيبها الألفاظ في نطقك»⁽³²⁾.

وقد ظهرت في العصر الحديث، منذ مطلع القرن الماضي إلى وقتنا هذا، وما تزال تظهر أعمال كثيرة من رجال أهمهم حال النحو العربي تأليفاً وتدريساً، أهابوا فيها بأهله من أجل تنقيح مسأله، وتجديد الحياة له في تدريسه، مقتفين آراء بعض النحاة القدماء، أو

د. أحمد بنبري **نظرة في النحو العربي**

متأثرين بحركات الإصلاح في العصر الحديث، أو مسترشدين بما توصلت إليه البحوث اللسانية التطبيقية، خاصة في قضايا التعليمات، ولعلّ أبرزها النظرية الوظيفية، والنظرية التوليدية، والنظرية التداولية. وقد سعى هؤلاء المحدثون إلى ربط الدرس النحوي بتلك المفاهيم، فتوزعت جهودهم بين النظري والتطبيقي، إلا أن منهم من غالى في التهجم على أعمال القدماء، ومنهم المقتصد.

ويمكن الإشارة إلى أنموذجات فقط، تمثلت في نظرات الشيخ ابن عاشور في أليس الصباح بقريب، وأعمال إبراهيم مصطفى في إحياء النحو، وشوقي ضيف في تيسير النحو، وفاضل السامرائي في معاني النحو، وغير ذلك مما لا يفي به الحصر في هذه العجالة، والتي ظهر معظمها في شكل أطروحات ماجستير ودكتوراه، عندنا هنا في الجزائر وفي الخارج.

ماهية الصرف:

استكمالا للكلام على مفهوم النحو، لا بد من التعرّيج على صنوه، وهو علم الصرف، فما هو الصرف؟

قال الخليل: «التصريف اشتقاق بعض من بعض وصرف الكلمة إجراؤها بالتونين»⁽³³⁾.

فهو العلم الباحث عن أحوال أبنية الكلمة، التي ليست بإعراب ولا بناء⁽³⁴⁾. وغني عن البيان أن هذه الأحوال على ضربين⁽³⁵⁾:

منها ما هو تغيير لاحق للأصل، من أجل إفادة معنى جديد، كإفادة الماضي أو الحال أو الأمر أو المطاوعة أو المشاركة أو التكلف في الأفعال، وكإفادة التصغير أو الاضطراب أو النسبة أو التثنية أو المبالغة أو التفضيل في الأسماء.

ومن هذه الأحوال ما هو تغيير لاحق للأصل، من غير دلالة على معنى طارئ على الكلمة، وإنما ذلك يرجع في الغالب إلى أسباب لفظية، ينبني معظمها على علتي الخفة والنقل، كالإعلال والإبدال والإدغام.

ويذكر أنّ أول من تكلم في علم التصريف هو معاذ بن مسلم الهراء⁽³⁶⁾ ت189هـ، إلا أنه كان مندرجا في مسائل علم النحو كما ذكرت. ولما أفرد بالتأليف حين وضع أبو عثمان المازني كتابه في الصرف⁽³⁷⁾ ظهر عليه نوع من الاستقلال في التأليف، وإن بقيت آثار تمازجها في كثير من المصنفات.

سبيل تحصيل النحو:

بعد اللحمة المتقدّمة نستخلص أنّ النحو العربيّ مرّ بمراحل انحسر فيها عن مفهومه الأصلي، كما ابتعد في كثير منها عن الأهداف التي كانت متوخّاة حين وضعه أوّلاً، فكان أن

أضرت به أيما إضرار، ببروز ظواهر أفضت به إلى التعقيد، والتفور منه. وقد زاد من الإضرار به فريقان:

فريق جمد على أوضاع متأخري العلماء، راكبا التعصب لهم كلّ مركب، ومقلدا لهم في كل صغيرة وكلّ كبيرة، مرجحا ما رجحوه، ومبطلا ما أبطلوه؛ بل وبالغ هذا الفريق في الاعتلال لما لم يسلم له منهج، ولم تستبن له غاية من موروث الأقوال النحوية. وفريق اشتدّ حنقه على القديم، بحسن نيّة أو بسوئها. فمنهم من حاول التأليف فيه بأسلوب حديث، وتجديد في شواهد، مع ما تخلل ذلك من الغلط. ومنهم من مسخ التراث النحوي وشوّهه، باستبدال مصطلحاته، بدل التهذيب والتشذيب، بحجة التجديد والتيسير، فزاده تعقيدا إلى تعقيده، حتّى يخيّل إلى الدارس أنه أمام علم جديد..

النحو بين استعماله وعلمه أو تعليمه:

من الواجب علينا التفرقة بين أمرين هما: استعمال قواعد النحو و تعليمها، وهما مرتبطان ببعضهما أشدّ الارتباط، فإن الفصل بينهما ممّا أضّرّ بالعملية التربويّة والتعليميّة. ذلك أنّ تعليم النحو كما لو كنّا نعلم مادّة من الموادّ الأخرى، قد يشجّع المعلم على أطراح الكلفة في النطق بلسان عربيّ مبين، تستلزمه القواعد التي يدرّسها. وقد يجزئ المتعلّم على التساهل في قواعدها أيضا. والحال أنّ فصاحة اللسان أدخل في تعليمه، والإغراء بالإقبال عليه. خاصّة وأنّ الشروط النفسيّة من أهم الأركان الواجب رعيها في العملية التربويّة.

فأرى أنّ من أهم العوامل التي أثرت في تحصيل النحو العربي علما وعملا، الغفلة عن مفهوم اللغة وطريق اكتسابها، وعن تحديد مفهوم النحو، وعلاقته بسائر علوم العربية. فليس يخفى أن التربية اللغوية تتبوأ مكانا بارزا في حياة المرء، بل إن غيرها من المواد، «من تاريخ وجغرافيا وعلوم طبيعية الخ... تساهم في إثراء الرصيد اللغوي، وتنمي لدى الطفل الملكة اللغوية»⁽³⁸⁾.

ولا ريب في أنّ الأصل في اكتساب اللغة، هو السماع المباشر عن أهلها، ومشافهتهم بها، وقد قال ابن خلدون: «السمع أبو الملكات اللسانية»⁽³⁹⁾، يعني به سماع المنطوق. وهو مبدأ مقرر في علم اللسان الحديث. وهذا الأصل مستمر في جميع اللغات، ولدى كل الأمم ومنهم العرب؛ فلمعاشرة أهل اللغة أثر كبير، ليس بالنسبة إلى تعلم الألفاظ فحسب، وإنما من أجل اكتساب عادات الكلام، ووجوه التصرف فيه أيضا.

د. أحمد بنبري **نظرة في النحو العربي**

فإن لم يكن السماع والمشافهة، لبعد العهد وتقدمه مثلا، كحالنا مع فصحاء العرب، كان الطريق الثاني ضامنا لاكتساب اللغة، وهو مدارس الكلام وحفظه، والتمرس بأساليبه، ومزاولة فنونه.

فلبينة اللغوية (أهل اللسان) تأثير في إكساب اللغة وأساليبه، ومفهومه أن معايشة غير أهل اللسان، تفضي به إلى الفساد والانحلال. وهذا الاكتساب للغة لا يقتصر على فترة معينة من حياة الإنسان، بل إنه يمتد تحصيله لها، من طفولته إلى شببته إلى كهولته وحتى شيخوخته.

ثم إنّ تعلم اللغة بالمعايشة، أرسخ وجودا من تلقينها بالقواعد؛ حتى تصير سجية للمتعلم، من دون أن يغوص في فلسفتها، أو يتعمق في عللها؛ فيصير مثل العرب الذين قال عنهم الخليل بن أحمد: «إن العرب نطقت على سجيبتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها عله..»⁽⁴⁰⁾؛ وهو مبدأ مقرر في علم اللسان الحديث، فقد قال د.الحاج صالح، بأن مكتسب القدرات العملية الإجرائية، غير مفتقر إلى معرفة القوانين النظرية، لأن أفعاله المحكمة غير شعورية بالنسبة إليه⁽⁴¹⁾.

هذا بالنسبة إلى العمل بقواعد العربية، أمّا ما يخص علمها وتعليمها، فله شروط تتعلق بأركان العملية التعليمية، وأعني بها المعلم، والتلميذ، والكتاب، والنظام العام؛ ولا تفي هذه العجالة بدراستها كلها، غير أنني أركز على ثلاثة محاور رئيسية، مبيّنا ما عراها من نقائص كانت معوّقات لتحصيل النحو علما، وأدائه نطقا وكتابة.

وقد تعرض دعاة الإصلاح، والباحثون المعاصرون، الذين سبق ذكر بعضهم، إلى كثير من هذه النقائص. ويمكن إجمالها مع بيان وجه الإصلاح فيها في ما يلي:

أولا- موضوعات النحو:

من معوّقات تعليم النحو ما نجده في مسائله المبحوثة مما يلي:

1- التعصب المذهبي، الذي أدى إلى كثرة خلاف العلماء، خاصة أهل البصرة والكوفة، ولعلّ أكثره يرجع إلى اختلافات لفظية، ولا تنبني عليه ثمره تركيبية أو وظيفية، أي أسلوبية.

وإنما قلت هذا، لأن بعض الخلافات قد تنبني عليه ثمره، مثل اختلافهم في إعراب (عسى)، إذا وليها فعل مدخول لـ(أن) وولي الفعل اسم ظاهر، بين رأيي أبي عليّ الشلوبين وأبي عليّ الفارسيّ، فهذا له تأثير في صياغة الجمل في التثنية والجمع، وفي التذكير والتأنيث مثلا.

وعلى كل، فلئن ساءت دراسة الخلاف المذهبي في المطولات الموجهة إلى الطبقة العليا من الباحثين، والذين من طبعهم التوسع في فروع العلم وأصوله، فإنه من الخطأ البين إيراده في كتب التعليم الموجهة إلى من دونهم، وخاصة بالنسبة إلى غير المتخصصين.

2- ما شاب دراسة النحو العربي في عصوره المتأخرة من قضايا المنطق الصوري اليوناني، وعدم الاكتفاء بالعلل التعليمية الظاهرة، بل التوغّل في بحث العلل الثواني والثالث، أي العلل الجدلية والفلسفية، والركض وراء التعاريف الجامعة المانعة، بذكر المحترزات والقيود، وتحديد الأجناس والفصول والرسوم وغير ذلك...

نعم إن النحو العربي قد تأثر بالمنطق اليوناني، ولكن ليس في عهده الأولى، خلافا لما يدّعيه بعض الدارسين، الذين بلغ بهم الأمر إلى حد الربط بين أعمال الخليل بن أحمد وتلميذه سيبويه والمنطق الأرسطي، مع ما بين ذلك من فروق صارخة، وما يعارضه من حقائق تاريخية.

وممن أنكر هذا الأستاذ الدكتور الحاج صالح، الذي أشار إلى اغترار كثير من الباحثين العرب، ووقوعهم في أخطاء كبيرة، وأوهام ضارة تهدد أركان بحوثهم؛ ومنها مهاجمتهم مناهج البحث عند قدماء النحاة العرب، بتهمة إخضاع اللغة للمنطق اليوناني، والتهاون بالنقل والسماع، فصبوا المنهج الكوفي؛ والواقع أن النحو العربي قد تأثر بالمنطق الأرسطي، ولكن بعد نضجه واكتهاله لا قبل، وهو يخالف المنطق العربي القديم، الذي بني على الاستنباط الاستقرائي، وعلى الطريقة الفرضية الاستنتاجية⁽⁴²⁾.

3- التكلف في تأويل الشواهد، والتماس تخريجاتها، ويدخل فيه التوسع في التقديرات الإعرابية، وكثرة الاحتمالات العقلية في تصوّر أوضاع المفردات والتراكيب؛ ومعظمها يرجع إلى علتي الخفة والثقل، وهما علتان صوتيتان نطقيتان، بما في ذلك قضية الضرورة الشعرية، أو قد ترجع إلى اختلافات لهجية عند العرب.

انظر مثلا بعض مسائل الإعلال والإبدال، والأشواط التي يضربها اللفظ في تقلباته حتى يصير على الهيئة التي نقل عليها، الإعلال في لفظ (خطايا) مثلا جمع خطيئة، وانظر إلى اختلافهم في رافع المبتدأ والخبر، وادّعائهم أنّ الشاعر استعمل لغتي الإعمال والإهمال للحرف (أن) في قوله:

أن تقرأن على أسماء ويحكما * مني السلام وأن لا تشعرا أحدا

وغير هذه من المسائل الكثيرة التي تعج بها كتب النحو، ويغطي عليها الجدل فيها. وقد توسع بعضهم في إثبات اللهجات (اللغات) كثيرا، من غير مستند، وما ذاك إلا لغة أو ضرورة أو خطأ في النقل.

د. أحمد بنبري **نظرة في النحو العربي**

4- ما تضمنته مصنفات النحو من أمثلة مصنوعة، هي أساليب غير صحيحة في اللغة، أو شواهد موضوعة أو ملحونة. وقد أدى الاعتماد - في تأصيل القواعد - على الأمثلة المصنوعة، إلى إبعاد الأذواق عن الأسلوب العربي، كما تسببت الشواهد الموضوعة أو الملحونة في الخطأ في استنباط القواعد، وتوسّع النزاع في تأويلها، وكثرة التقديرات في إعرابها.

وقد صارت أمثلة زيد وعمر هي الطابع الذي يطغى على كتب علم الإعراب، بل كتب علم العربية بصفة عامة. وهي وإن كان الغرض منها الإيضاح، فإنها لا تفيد الدارس لغة، ولا تصقل له أسلوباً.

5- ظاهرة التطفل بسرد كل ما له أدنى مناسبة بموضوع المسألة، فنجد بعض المؤلفين يستطردون إلى ذكر قضايا بعيدة كل البعد عما يعرضون له من مسائل نحويّة، من قصص أدبية، أو مسائل علمية من فنون أخرى. وقد نبّه ابن عاشور على شيوع هذا التطفل وخاصة «في كتب العربية، وبخاصة كتب النحو»⁽⁴³⁾.

6- إهمال بعض المصادر الأساسية في التعرّف إلى مسائل التصريف، وخاصة دلالات الأبنية، ووجوه الإعراب والمعاني النحويّة، مثل معاني الحروف، ودلالات التراكيب. وهذه المصادر كثيرة منها كتب التفسير ومعاني القرآن وإعرابه ومشكله وغريبه، وشروح الأحاديث والآثار، وكتب أصول الفقه بل والفقه، وكتب الأدب العامّة مثل الشروح الشعرية وغيرها، وكلها يجمع بين الدراسة النظرية والتطبيقية، وقد كثر هذا الإهمال خاصّة عند المحدثين.

ثانياً : مصادر النّحو.

لعله يمكن تصنيف مصادر النحو - على صعوبته - من حيث المنهج العامّ لها في التحليل والتعليل إلى ثلاثة أصناف:

1- صنف غلب قديماً، عند أصحاب المذهبين البصريّ والكوفيّ، مثل الجمل للخليل بن أحمد، وكتاب سيبويه، وغيرهما مما حوى آراء الخليل وأضرابه، وكتب الكوفيين مثل معاني القرآن للفراء، ومجالس ثعلب وغيرهما، وقد امتدّ هذا الصنف إلى القرن الخامس الهجريّ، ووجد بعض من سار على تلك المناهج بعد ذلك.

وهذه هي التي ينبغي أن يرجع إليها، وأن تكون عمدتنا في علم العربية. لأن تلك المصنفات القديمة كانت تعلم الذوق بالإضافة إلى تعليمها القواعد. علاوة على أنّها كانت أبعد ما تكون عن المؤثرات الأجنبية، وأقرب ما تكون من المنهج الوصفي المعتمد في مناهج اللسانيات الحديثة؛ إذ لم تكن قد شابتها تعقيدات المنطق ولا استغلاق الأسلوب.

وقد أشار د. عبد الرحمن الحاج صالح، إلى أن هناك تناسباً وضعياً غريباً، بين علم اللسان الحديث وعلم العربية، يعني علم اللسان العربي، الذي وضعه علماء العربية «في أواخر القرن الأول الهجري - السابع الميلادي -، وبلغ أشده في زمن أبي عمرو بن العلاء، واكتملت مادته ووسائله على يد الخليل بن أحمد وتلميذه سيبويه»⁽⁴⁴⁾.

فهذا التناسب الذي بين الأوضاع النظرية والمنهجية في فكر الخليل ومن تابعه، وأحدث الأوضاع العلمية جدير بالدراسة؛ ولن يكون للدراسات اللغوية أي شأن، إذا لم يرجع فيها إلى الخليل، لنفهم ما قصده بتعليقاته لظواهر اللغة، وذلك بالرجوع إلى شروح كتاب سيبويه، وإلى من أدرك مقاصده، كابن السراج وأبي علي الفارسي وابن جني والرضي الأسترابادي...⁽⁴⁵⁾.

2- صنف شاع في بعض المصنفات المتأخرة، بل في أغلبها، غلبت عليه النزعة المنطقية الأرسطية، باستعمال الحدود والاحترازات، وكثرة الأمثلة المصنوعة، والتكلف في تأويل الشواهد وتخريجها، رغم ما في بعض ذلك من الغلط، مع التزام أنواع منها محفوظة منقولة.

وقد كثر وضع هذا النوع من المتون لأغراض تعليمية، فوجدنا عليها شروحا وحواشي وتقريرات، وفي ذلك ضاعت جهود النحارير من العلماء، لأن ذلك منعهم غالباً من الخروج عما قيّدوا أنفسهم به، وحال بينهم وبين الابتكار في منهج دراسة اللغة العربية. علاوة عن بعد المؤلفين عن الذوق العربي السليم، الذي كان عليه مؤلفو القرون الأولى.

3- صنف حديث حاول التجديد في طرق العرض، والتسهيل في الشرح، مع التزام القواعد القديمة، وتختلف مستوياتها باختلاف مؤلفيها؛ فمنها ما لا يرقى إلى المستوى المطلوب من تعليم العربية، لتضمنها كثيراً من الأخطاء العلمية والمنهجية، أو استكثارها من الأمثلة بدل الشواهد، بل ولأسلوبها الركيك.

مثل ما هو الحال في كتاب إرشاد السالك شرح ألفية ابن مالك، الذي تضمن عيوباً ما كان أن يوجه مثلها إلى طلبة العلم في الجامعة أو في غيرها؛ فأخطأه العلمية كثيرة، بل أسلوب تعبيره أضعف، كيف وهو يقول في بعض كلامه:

والشاهد جاء زيد لوحده. هكذا بإطلاق مصطلح الشاهد على هذا المثال المصنوع، وبإدخال حرف اللام على لفظ (وحده)⁽⁴⁶⁾.

وأحسن منه كتاب معاني النحو للأستاذ الدكتور فاضل صالح السامرائي، وقد وقفت عليه في أثناء تحريري لهذه المداخلة، إلا أن فيه بعض النقائص أمل أن يستدركها الأستاذ الفاضل، مثل إيراده بعض التراكيب اللغوية التي لا يوجد لها نظير في العربية، وليست

د. أحمد بنبري **نظرة في النحو العربي**

على السنن العربي المعروف، بل هي احتمالات عقلية في الصياغة الأسلوبية، لما تقع ولن تقع.

وهناك نوع من الكتب الحديثة هي أقرب إلى تشويه صورة النحو العربي وتعسيره، منها إلى إصلاحه أو تيسيره، غيرت من مصطلحاته، وبدلت من إعرابه، وهي لا تستحق في نظري أن نتوقف عندها.

ثالثاً - معلم النحو:

لقد أضحت صناعة التعليم اليوم، فنا من أهم أفرع اللسانيات التطبيقية، وهو علم تعليم اللغات، الذي يشارك في البحث فيه، ووضع نظرياته، علماء اللسان، وعلماء التربية، وعلماء النفس، وعلماء الاجتماع، وأطباء علم الأعصاب وعلاج أمراض التعبير، وغيرهم⁽⁴⁷⁾.

وقد قرر كثير من الباحثين والمختصين توجيهات في هذا المجال⁽⁴⁸⁾، وإن كانت التربية في عصرنا، أخذت تستعيز عن التعليم أو التدريس، بالتعلم غير المحصور في نطاق المدرسة، وغير المقيد بالمادة المحددة للدراسة، فنشأت فكرة التربية الدائمة⁽⁴⁹⁾؛ إلا أن طريقة التلقين أعرق، وما تزال تحافظ على أصولها، وتؤتي ثمارها، حينما تراعى شروطها.

ومما يلحق بطرق التعليم تقسيمه إلى مراحل، اتفقت أغلب المناهج القديمة والحديثة على كونها ثلاث مراحل: ابتدائية وثانوية وعالية⁽⁵⁰⁾. ولقد استقر الأمر عندنا على تقسيم مراحلها إلى أربعة هي: الابتدائية ثم الإكمالية ويشملها اسم الأساسية، ثم الثانوية ثم الجامعية. بل هناك مرحلة أولى سابقة، وهي مرحلة ما قبل التمدرس أو التحضيرية، هي أشبه بمستوى الحضانة، وإن كانت أعلى منها. وهي موجودة في بعض المدارس، إلا أنها ليست منتشرة ولا إلزامية، وقد تعوضها الكتاتيب القرآنية، بل هذه أحسن في بعض الوجوه. وعلى ضوء هذه الحقائق، يمكننا الإشارة إلى بعض الأخطاء المنهجية في تعليم النحو العربي، والتي يكون فيها المعلم وعلاقته بالمتعلمين ركنا أساسيا.

ويعد المعلم من الأركان الأساسية في التعليم؛ فيرى ابن خلدون أن حصول ملكات العلوم تلقينا بالمباشرة عن الشيوخ، أكمل وأكثر تمييزا للاصطلاحات والمعارف، وأشد استحكاما، وأقوى رسوخا؛ وعلى قدر كثرتهم، تحصل الملكات وترسخ⁽⁵¹⁾.

إلا أن المعلمين ليسوا على درجة واحدة علما ومنهجا، فكانوا بحاجة إلى إصلاح الخلل الواقع في طرقهم، وتنبيههم إلى أغلاطهم. وقد اهتم ابن خلدون بهذه القضية، فانقد معلمي زمانه الذين كانوا يجهلون طرق التعليم وإفاداته، فيخلطون على المتعلم غايات الفن

بمبادئه، ويلقون عليه المسائل المقلدة منه، ويكدون ذهنه في حلها، يحسبونه تمرينا وصوابا في التعليم⁽⁵²⁾.

ونلاحظ التركيز على أصول العملية التعليمية لدى الشيخ المصلح ابن عاشور، الذي نص على لزوم تلقين المعلم مبادئ التعليم ومناهجه، وأصول التدريس وأساليبه، فـ«يجب أن تدرس صناعة التعليم، قبل انتصاب المدرس للتدريس»⁽⁵³⁾.

إلا أنه يميل إلى أن التعليم موكول أكثره إلى المعلم، وليس متوقفا على القواعد الفنية؛ فلا تسن قوانين يوضع فيها المعلم، فيحرم «من استخدام مواهبه الشخصية، فالرأي السائد بين أهل النظر، أن تعين حدود هذا الفن، ويعنى فيه بإجلال الأغراض الصحيحة المختصة بالارتقاء الأدبي والاجتماعي المحل الأول، وإنزالها المنزلة اللانقطة بها، وأن يبحث عن معرفة الطرق الموافقة لدرس التعليم»⁽⁵⁴⁾.

فرغم قناعة الشيخ بجدوى التدريب على قواعد التعليم، بل بلزومها، يرى أن تقتصر على خطوطه العريضة، ببيان المناهج العامة له، والأهداف المتوخاة منه، ثم يترك للمعلم هامش لاجتهاده وحنكته، ومجال لحذقه وبراعته، وهو رأي من الأصالة والوجاهة بمكان، نظرا لتباين أحوال التلامذة، واختلاف ظروف تدريسهم؛ فمثل المعلم كمثل الطبيب، إذ هو الأقدر على كشف الأمزجة، وتحديد ما يلزمها. وفي هذا المقام يذكر د.الحاج صالح لمدرس اللغة ثلاثة شروط⁽⁵⁵⁾:

- 1- الملكة اللغوية الأساسية، أي أن يكون قد اكتسبها ليوصلها إلى تلامذته.
 - 2- أدنى كمية من المعلومات النظرية في اللسان، بالاطلاع على نتائج اللسانيات العامة، والعربية على وجه الخصوص، ليكون له تصور صحيح للغة، فيحكم تعليمها.
 - 3- ملكة تعليم اللغة، وهي هدفه الأسمى. وهذا أمر موقوف على الشرطين السابقين؛ يضاف إلى كل ذلك الاطلاع المتواصل على ما يجدر في البحث العلمي النظري والتطبيقي، لتطوير المعلومات النظرية والمنهجية، وتطبيقها بكيفية معقولة.
- ومن النقائص العارضة للتعليم اللغوي عدا مامرّ، ما يلي:

- 1- البعد عن التمرين، وتطبيق المعلومات النظرية نطقا وكتابة، إذ النحو علم تمريني وفائدته عملية. وقد قال د.الحاج صالح «...بأن العمل الاكتسابي للغة، كله تمرس ورياضة متواصلة، كلما توقفت توقفت معها النمو اللغوي، وصارت الملكة فيها شيئا فشيئا إلى الزوال، حتى ولو كان صاحب هذه الملكة يحفظ قواعد اللغة كلها»⁽⁵⁶⁾.

د. أمجد بنبري **نظرة في النحو العربي**

2- عدم مراعاة الشروط المطلوبة في تدريسه، مما توصل إليه البحث اللساني الحديث في موضوع التعليميات. سواء أكانت خاصة ترجع إلى نوعيّة المادة وطرق عرضها أم عامة ترجع إلى المحيط التعليمي.

3- ضعف كفاءة بعض المتصدّين للتعليم، وعدم مواكبتهم للتطورات الحاصلة في مناهجه، مما توصلت إليه بحوث اللسانيات الحديثة.

الخاتمة:

حاولت في هذه الدراسة بيان مفهوم النحو الصحيح، الذي يعني علم العربية، الشامل لفروع كثيرة من البحث في أساليب العربية، والتي بدأت تتخصص شيئاً فشيئاً عبر القرون، وقد أدى هذا إلى تصور مشوه لتراثنا اللغوي الأصيل، فكان أن تعلّق الناس بقشور، لم تكن لتجدي في إتقان العربية عملاً، وإن وجد كثير ممن يتقنها علماء، وقد ذهب في عصرنا العلم والعمل معاً من ناشئتنا.

ولن يكون إصلاح هذا الداء إلا بالرجوع إلى تراثنا لإنصافه، خاصة الأقدم منه؛ وبلغت انتباه الباحثين، وتوجيه عنايتهم، إلى الاجتهاد في وصف بعض الأساليب الكفيلة بتجنيب أجيالنا، عناء كدّ الذهن في حلّ رموز بعض مصنّفات المتأخّرين، وفكّ طلاسّمهم، وذلك بإيجاد البديل الناجع والناجح في الوقت نفسه، تصنيفاً وتهذيباً لتلك المؤلفات، وليس بالجمود عليها والانغلاق بداخلها، ولا بهجرانها وتقويضها والإتيان بطلاسّم بديلة عنها، وخير الأمور أوساطها.

المصادر والمراجع:

- 1- أخبار النحويين، عبد الواحد بن عمر بن محمد بن أبي هاشم، تحقيق مجدي فتحي السيد. دار الصحابة للتراث، طنطا الطبعة الأولى 1410هـ.
- 2- أليس الصبح بقريب، التعليم العربي الإسلامي، دراسة تاريخية وآراء إصلاحية ط 2 تونس، 1408 هـ - 1988م.
- 3- الإمتاع والمؤانسة، التوحيدي (أبو حيان). صححه وضبطه وشرح غريبه أحمد أمين وأحمد الزين. طبع لجنة التأليف والترجمة والنشر، توزيع المكتبة العصرية بيروت. صيدا 1373هـ - 1953م.
- 4- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري دار الفكر دمشق د.ت.
- 5- الإيضاح في علل النحو، الزجاجي (أبو القاسم) تحقيق د.مازن المبارك ط 3، دار النفائس بيروت 1399هـ - 1979م.

- 6- التحرير والتنوير، ط 2، الدار التونسية للنشر تونس/المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1984م.
- 7- التعريفات: علي بن محمد بن علي الجرجاني دار الكتاب العربي: بيروت، 1405، الطبعة الأولى تحقيق: إبراهيم الأبياري.
- 8- دلائل الإعجاز، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني تحقيق د.محمد التنجي الطبعة الأولى دار الكتاب العربي بيروت 1995.
- 9- سبب وضع علم العربية عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي. دار الهجرة دمشق 1988 الطبعة: الأولى تحقيق مروان العطية.
- 10- الشافية ابن الحاجب المالكي (جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر). ضمن مجموع مهمات المتون. يشتمل على سئة وستين متناً في مختلف الفنون والعلوم. دار الفكر د.ت.
- 11- العربية الصحيحة دليل الباحث إلى الصواب اللغوي، عمر (د.أحمد مختار) ط 1 عالم الكتب القاهرة 1401 هـ-1981م.
- 12- الفهرست، محمد بن إسحاق أبو الفرج النديم دار المعرفة، بيروت 1398 - 1978
- 13- كتاب سيبويه، سيبويه (عمرو بن عثمان بن قنبر) تحقيق و شرح عبد السلام محمد هارون، ط 3 عالم الكتب بيروت 1403 هـ 1983م.
- 14- كتاب الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، العلويّ اليمنيّ (السيد يحيى بن حمزة) مراجعة وضبط وتدقيق محمد عبد السلام شاهين. ط 1 دار الكتب العلميّة بيروت 1415 هـ-1995م.
- 15- كتاب العين، أبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي دار ومكتبة الهلال تحقيق د.مهدي المخزومي ود.إبراهيم السامرائي.
- 16- اللباب في علل البناء والإعراب أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله دار الفكر دمشق: 1995 الطبعة الأولى تحقيق: غازي مختار طليمات.
- 17- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، أبو الفتح ضياء الدين نصر الله بن محمد بن محمد الموصلي المكتبة العصرية: بيروت 1995 تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد.

د. أحمد بنبري **نظرة في النحو العربي**

- 18- محاضرات في علم النفس اللغوي، ابن عيسى (د. حنفي) الشركة الوطنية النشر والتوزيع - الجزائر د.ت.
- 19- المزهري في علوم اللغة وأنواعها: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي دار الكتب العلمية : بيروت 1998 الطبعة: الأولى تحقيق: فؤاد علي منصور.
- 20- المقدمة، ابن خلدون (عبد الرحمن) ط7 دار القلم بيروت 1409 هـ 1989 م. وط7 دار الكتاب اللبناني بيروت 1979.
- 21- الممتع في التصريف، ابن عصفور الإشبيلي تحقيق د. فخر الدين قباوة ط5 الدار العربية للكتاب 1403 هـ 1983 م.

الدوريات:

- 22- تعليمية اللغة والأدب العربي، ماذا ندرس؟ لمن ندرس؟ كيف ندرس؟ همزة الوصل: مجلة التربية والتكوّن عدد خاص 1991م، وزارة التربية - مديرية التكوين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- 23- قولهم: (كان مما يفعل كذا). مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الجزء التاسع 1957م، المطبعة الأميرية القاهرة.
- 24- مدخل إلى علم اللسان الحديث (4)، أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية (1)، د عبد الرحمن الحاج صالح ص70 اللسانيات، مجلة في علم اللسان البشري. أصدرها معهد العلوم اللسانية والصوتية جامعة الجزائر العدد 4/1973، 1974.
- 25- مدخل إلى علم اللسان الحديث تحليل ونقد لأهم مفاهيمه ومناهجه ص11 اللسانيات مجلة في علم اللسان البشري. أصدرها معهد العلوم اللسانية والصوتية جامعة الجزائر المجلد الأول الجزء الأول 1971.

الهوامش:

- (1) العين 302/3.
- (2) الخصائص 34/1.
- (3) اللباب في علل البناء والإعراب 40/1.
- (4) التعريفات 308 /1.
- (5) الكليات 68.
- (6) المقدمة 1055 و 1069 و 1070.
- (7) الجرجاني، دلائل الإعجاز 24/1، والزمخشري، المفصل 3 و 5 والعلوي، الطراز 9 و 11 و 12، وكذلك سماه الشيخ مصطفى الغلابيني في كتابه المدرسي جامع الدروس العربية، وغيره من المحدثين.
- (8) سبب وضع علم العربية 50/1 للسيوطي.
- (9) المصدر نفسه 55/1.
- (10) المصدر نفسه 56/1.
- (11) المصدر والصفحة نفسيهما.
- (12) المصدر نفسه 57/1.
- (13) أخبار النحويين 23/1.
- (14) انظر مثلا الخصائص 185/1، و 189.
- (15) انظر الزمخشري، المفصل في علم العربية، وهو عنوان لموضوعات نحوية.
- (16) انظر مثلا الإنصاف في مسائل الخلاف 38/1، و 592/2.
- (17) اللباب في علل البناء والإعراب 39/1.
- (18) الفهرست 96/1.
- (19) الطراز 14.
- (20) المثل السائر 29/1.
- (21) المقدمة 1022 و 1023 و 1064.
- (22) وهو في عنوان كتابه سبب وضع علم العربية، وانظر أيضا، المزهري في علوم اللغة وأنواعها 349/2.
- (23) الخصائص 245 /3.
- (24) الكتاب 23.
- (25) المصدر نفسه 24.
- (26) المصدر نفسه 25.
- (27) المصدر نفسه 26.
- (28) أليس الصبح بقريب 219.
- (29) سماه بعض العلماء كذلك كما ذكرت آنفا.
- (30) دلائل الإعجاز ص 77.
- (31) دلائل الإعجاز ص 273.
- (32) دلائل الإعجاز ص 329، و 330. وانظر أيضا 13، و 17، و 19، و 25، و 42، و 78، و 80، و 81، و 82، و 274، و 279، و 293، و 294، و 300، و 303، و 304، و 306، و 309، و 328، و 350، و 382، و 394.

- (33) العين 109/7.
- (34) ابن الحاجب، متن الشافية 497 ضمن مجموع مهمات المتون، وقد زدت عليه في التعريف المذكور.
- (35) انظر ابن عصفور، الممتع في التصريف 31/1 وما بعدها، وغيره من كتب التصريف.
- (36) سبب وضع علم العربية، للسيوطي 61/1.
- (37) أليس الصبح بقريب 28 و30.
- (38) د.حنفي بن عيسى، الأسس النفسية لاكتساب اللغة، مجلة همزة الوصل 22.
- (39) المقدمة 1056، 1057.
- (40) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو 66.
- (41) مدخل إلى علم اللسان الحديث (4)، أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية (1)، 70 اللسانيات.
- (42) انظر د. عبد الرحمن الحاج صالح، مدخل إلى علم اللسان الحديث، تحليل ونقد لأهم مفاهيمه ومناهجه 26، 28.
- (43) قولهم (كان مما يفعل كذا)، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة 117/9.
- (44) مدخل إلى علم اللسان الحديث تحليل ونقد لأهم مفاهيمه ومناهجه 11 اللسانيات المجلد الأول الجزء الأول 1971.
- (45) مدخل إلى علم اللسان الحديث تحليل ونقد لأهم مفاهيمه ومناهجه 11 المجلد الأول الجزء الأول.
- (46) هذا مثال فقط على ما فيه من أخطاء جمّة، كنت قد نبهت صاحب الكتاب عليها، إذ كان قد كلّفني إصلاحها ليعيد طبع الكتاب قبل مغادرته بلادنا.
- (47) انظر د. عبد الرحمن الحاج صالح، مدخل إلى علم اللسان الحديث (4)، أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية (1) 23، 24، اللسانيات العدد 4/1973، 1974.
- (48) انظر مثلاً د. أحمد مختار عمر، العربية الصحيحة، دليل الباحث إلى الصواب اللغوي 23 وما بعدها، و39 وما بعدها.
- (49) د. ابن عيسى، الأسس النفسية لاكتساب اللغة، المصدر نفسه 23.
- (50) انظر مثلاً: ابن خلدون، المقدمة 1030، وابن عاشور، أليس الصبح بقريب 127، ود. الحاج صالح، مدخل إلى علم اللسان الحديث (4)، أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية (1)، 62 اللسانيات.
- (51) المقدمة 1044، 1045.
- (52) المقدمة 1030 وما بعدها.
- (53) أليس الصبح بقريب 233.
- (54) أليس الصبح بقريب 9.
- (55) مدخل إلى علم اللسان الحديث (4)، أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية (1) 41، 42، اللسانيات.
- (56) مدخل إلى علم اللسان الحديث (4)، أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية (1)، 70، اللسانيات.